الأمم المتحدة

A/65/525

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١١٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الإعلان المعنون ''النهوض بالصحة العالمية: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'' الذي أعتمد خلال مؤتمر إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة السنوي الثالث والستين للمنظمات غير الحكومية في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في ملبورن، أستراليا (انظر المرفق). وكان لأستراليا شرف استضافة هذا المؤتمر الهام كمساهمة في الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المجتمع المدني استعدادا للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(التوقيع) غاري **كوينلان**

الممثل الدائم

211010 211010 10-59251 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

الإعلان المعتمد خلال مؤتمر إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة السنوي الثالث والستين للمنظمات غير الحكومية

النهوض بالصحة العالمية: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

اتفق على هذا الإعلان ١ ٦٠٠ مشارك يمثلون ٣٥٠ منظمة غير حكومية من أكثر من ٧٠ بلدا اجتمعوا في ملبورن في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

إقرارا بأن:

- ”جميع البشر يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق. وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح من الإخاء“[(١)].
- الأهداف الإنمائية للألفية أساسية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية والإنصاف؛ فتحقيقها هو واجب أخلاقي.
- الأهداف الإنمائية للألفية، التي تؤثر جميعها في صحة السكان، حادت عن مسارها بدرجة كبيرة بالنسبة لأشد الناس فقرا وأقلهم نفوذا سياسيا، وذلك بالرغم من التقدم المحرز في العديد من البلدان والجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي.
- التحديات الصحية الهامة التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال قائمة. وهي تشمل ما يلي:
  - لا يحصل بليون من البشر على ما هو كاف ومناسب من أغذية
  - يفتقر ٢,٦ بليون نسمة إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة
  - إن ثمانية من أصل ١٠ أشخاص ممن لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة يعيشون في المناطق الريفية
  - يموت نحو ٩ ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة؛ وعدد أكبر لا يحصى يعاني من إعاقات يمكن الوقاية منها

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١ (قرار الجمعية العامة ٢١٧ (أ) ثالثا).

- إن ٣٤٠ ٠٠٠ امرأة على الأقل يمتن كل سنة لأسباب تتصل بالحمل تشمل الافتقار إلى خدمات الأخصائيين الصحيين المدربين خلال الولادة
- إن ملايين الناس يموتون كل سنة قبل أوانهم من جراء الإصابة بأمراض غير معدية، فضلا عن السل والملاريا ومضاعفات الإيدز
- إن ما يقدر بـ ٤٢٠ مليون نسمة في البلدان النامية يعانون من إعاقة؛ و ٢٦٧ مليون نسمة على صعيد العالم أجمع يعانون من اعتلال بصري يمكن الوقاية منه
- يتسبب التدهور البيئي الذي هو بفعل الإنسان بتهديدات صحية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك تغير المناخ

- معظم المشاكل الصحية البدنية والعقلية التي يعاني منها الناس في البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن يتولى الوقاية منها ومعالجتها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية المطلعين؛ وينبغي أن تحقق الجهود الدولية والوطنية أكثر ما تحققه بكثير لدعم الاستراتيجيات الأسرية والمجتمعية.
- من حق أفراد المجتمعات المحلية أن يكون لهم صوت ونفوذ كبير عند وضع السياسات والبرامج التي تؤثر على صحتهم ورفاههم.
- المواطنون المطلعون يقومون بدور حاسم في رصد وتحسين نوعية الخدمات الصحية والخدمات الأخرى وفعاليتها واستمراريتها.
- العديد من البلدان تعاني من قيود مالية نتيجة الأزمة المالية العالمية وأولويات الميزانية. فهذا ليس عذرا للحد من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- الأمين العام للأمم المتحدة عيّن فريقا للدعوة من أجل بناء الإرادة السياسية وتعبئة العمل العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نحن المجتمعين هنا في مؤتمر إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة السنوي الثالث والستين للمنظمات غير الحكومية ندعم النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل العمل ونطلب إلى جميع الحكومات والوكالات والشركات والأفراد الوفاء بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان إزاء بليون نسمة يعيشون في الفقر من خلال توفير الأموال والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونطلب إلى الأطراف على جميع المستويات ما يلي:

١ - كفالة أن تولي الخطط الوطنية للصحة والتغذية الأولوية للخدمات المتكاملة والقائمة على الأدلة لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وتوفير العلاج لها للجميع.

٢ - العمل بنشاط على دعم وتشجيع وتعبئة الآراء التي تبديها المجتمعات المحلية لتكون مسموعة من خلال التمثيل النشط في تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها بما يشمل دائما تمثيل النساء والرجال والأطفال والشباب والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة.

٣ - كفالة أن تقوم جميع الوكالات، بما في ذلك الجهات المانحة، العاملة على تعزيز الصحة وتوفير الرعاية الصحية بإيلاء الأولوية لإقامة النظم الصحية الوطنية وتدعيمها من أجل تحقيق تحسينات مستدامة ومنصفة في مجال الصحة. وتوفير المساعدة الإضافية، عند الاقتضاء، لتحقيق الإنصاف في النتائج المتصلة بالصحة.

٤ - كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوسيع نطاق البرامج لإنهاء العنف ضد المرأة.

٥ - كفالة أن تحترم الحكومات وتنفذ العهدين الدوليين والاتفاقات الدولية التي من شأنها أن تحدث تحسينات هامة في مجال الصحة، مثل منظمة الصحة العالمية والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ والمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم وتوصيات السياسات العامة المتعلقة بالاحتفاظ بالعمال الصحيين.

٦ - تغيير النظم المالية والتجارية الدولية بحيث توجد فرصا متساوية للجميع في البلدان الفقيرة في الموارد - التجارة العادلة وليس التجارة الحرة التي تعزز إلى أقصى حد الصحة والرفاه قبل تحقيق الأرباح.

٧ - كفالة تلبية الاحتياجات الملحة إلى التمويل، مثل تجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين.

٨ - توسيع الدعم المقدم إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية بدرجة كبيرة. وتنسيق الأنشطة فيما بين المنظمات والجهات المانحة والحكومات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية دعما للخدمات المتاحة لأكثر الناس ضعفا.

٩ - الدعوة إلى الانتقال من الإنفاق العسكري إلى زيادة الإنفاق على تدريب العمال الصحيين والمدرسين والاحتفاظ بهم، وعلى الهياكل الأساسية اللازمة لقطاعي الصحة والتعليم.

وبغية تحقيق الأهداف المبينة أعلاه، يعتمد مواطنو العالم على الإرادة السياسية والالتزام المعنوي من جانب الحكومات والأطراف على جميع المستويات.

وفي الختام، لهو من غير المقبول أن تستمر كل عام معاناة العديد من الأطفال والراشدين في البلدان المنخفضة الدخل بسبب الأمراض والإعاقات التي يمكن الوقاية منها والوفيات السابقة لأوانها. فالعالم يدرك الطريقة التي يمكن بها تفادي ومعالجة الأسباب وقد بيّن أن الجهود الجيدة التركيز بإمكانها أن تحد بدرجة كبيرة من مدى المعاناة. ويمكن، بل ويجب، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ويبرز هذا الإعلان الدور الحيوي الذي يجب أن يؤديه الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لتعزيز الصحة العالمية. وهو يجبر جميع الحكومات والجهات الفاعلة في مجال الصحة على احترام حقوق المجتمعات المحلية مع زيادة فعالية عملها وكفاءته واستمراريته إلى أقصى حد من خلال تعبئة المعرفة والدعم على صعيد المجتمعات المحلية.

ونشكر أستراليا، حكومة وشعبا، وولاية فيكتوريا ومدينة ملبورن على ما أبدوه من ترحيب حار وعلى استضافة مؤتمر إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة السنوي الثالث والستين للمنظمات غير الحكومية.